



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/شعبان/١٤٢٨هـ الموافق ٩/١١/٢٠٠٧ برئاسة القاضي السيد منحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد سامان و محمد صائب القشندني و عهود صالح التميمي وميقاتيل شمخون فس كوركيس وحسين أبو التمن المدونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز / ستر جبار محمد / وكيله المحامي حسن توفيق الجنابي
التميز عليه / مدير بلدية الحلة / إضافة لوظيفته

الاعتراض:

ادعى المدعى (التميز) لدى محكمة بداية الحلة بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٦ وبالدعوى العرقمة ٢١٢٥ / ب / ٢٠٠٦ أن المدعى عليه إضافة لوظيفته يتعرض له بالخطر العرقم ٧١٧٦/٢٣ / ١١م وسمية ، وقدم تظماً ضد دعوى عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٦ طلباً رفع اثره عدم التصرف عن القطعة موضوع الدعوى . اصدرت محكمة بداية الحلة قرارها المؤرخ في ١٨ / ٢ / ٢٠٠٧ والذي جاء تبعاً لقرار التمييزي العرقم ٣١ في ٣١ / ١ / ٢٠٠٧ الصادر من رئاسة محكمة استئناف بابل بصفتها التمييزية والقاضي برد الدعوى . ثم قام المدعي الدعوى ثانية امام محكمة بداية الحلة بتاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠٠٧ طلباً منع معارضة المدعى عليه إضافة لوظيفته بالتصرف بالقطعة موضوع الدعوى ومجلت الدعوى برقم ٥١٢ / ب / ٢٠٠٧ وأحيلت الدعوى على محكمة القضاء الإداري حسب الاختصاص

(١-٣)



الوظيفى وسجلت بالمحكمة المذكورة برقم ٣٠ / قضاء ادارى / ٢٠٠٧ وبعد
أجراء المرافعة أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٧ حكماً يقضى ببرد
الدعوى لكون اعتراض المدعى قد تم خارج المدة القانونية المحددة في نص
الفقرتين (د ، ز) البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة
وتحميل المدعى الرسوم والآعب ولعدم قناعة المميز (المدعى) بالقرار المذكور
فقد بادر الى تمييزه طالباً نقضه للأسباب التى أوردتها بلاحته التمييزية المؤرخة
في ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٧ .

القرار

لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله
شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه غير صحيح ذلك ان محكمة
القضاء الاداري قد استندت ببرد الدعوى الى كون المدعى قد تظلم من القرار المطعون
فيه بتاريخ ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٦ والمربوط بالدعوى البدائية المرقمة ٢١٢٥ / ب / ٢٠٠٦
والتي انتهت بالرد ، ويظهر من مجريات الدعوى ان محكمة القضاء الاداري لم تأخذ
بذلك التظلم كونه قد قدم بتاريخ ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٦ وان الاعتراض على قرار المدعى
عليه إضافة لوظيفته كان بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠٠٧ أي انه قد قدم خارج المدة القانونية
دون ان تلاحظ ان إقامة الدعوى أمام محكمة البدائة لا تستوجب التظلم ، ثم كلفت
المدعى في جلسة ٣ / ٦ / ٢٠٠٧ بتقديم تظلم الى مديرية بلدية الحلة وبالفعل قدم
المدعى تظلمه للجهة المذكورة بتاريخ ٣ / ٦ / ٢٠٠٧ والذي لم يبت فيه المدعى عليه
إضافة لوظيفته وانما قرر التريث بالنظر بموضوع التظلم لحين حسم الدعوى لذا كان
على المحكمة ان تناقش هذا التظلم وتصدر قرارها على ضوء ماتراه مناسباً فقرر

(٢-٣)



نقض الحكم المميز واعادة الدعوى الى محكمتها لمرعاة ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٨/شعبان /١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٩/١١ م .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بايان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين ابو التمن

م. قضائي
علي عدنان

(٣ - ٣)